فالاقطاعيات الطائفية ، وهي تلك التي كانت من نصيب بعض الجماعات الاقطاعية المذهبية او العنصرية المتوارثة من عهد المماليك ، فقد بقيت على ما كانت عليه . ويمثل هذه الاقطاعيات بعض المجموعات الاثنية مثل الاكراد والتركمان والعرب. واما الجماعات المذهبية فقد مثلتها طوائف مثل الاسماعيلية والدروز والموارنة ، وظهرت اكثر ما يكون في لبنان[٨] . والواقع ان كل العائلات والاسر الاستقراطية والاقطاعية ، التي وجدت فيما بعد في سوريا الكبرى ، وتمتعت بنفوذ ملموس في عهد المماليك ، كانت تدين بوضعها المتاز ، ومحالفاتها عليه ، لكون افرادها وكلاء اوقاف اوثبين ، او امناء على اوقاف مهمة . ومثل هؤلاء آل البرقوقي في مصر ، والنشاشيبي في القدس ، والتميمي في الخليل[٩] . وكان آل الحسيني وآل الرفاعي ، المتحدرون من سلالة الحسين بن علي ، قد التزموا بعض المناطق في اواخر القرن الثالث عشر ، والتي اصبحت فيما بعد ملكا لهم ومحل اقامتهم ، وبقوا يتمتعون باعتبارهم ورثة نقيب الاشراف في القدس ، بامتيازاتهم التي حصلوا عليها خلال عهد المماليك ، رغم ان الحكم العثماني الغى رسميا تلك الامتيازات[١٠] . وكانت جبال نابلس ، مثلا ، مقسمة ايضال بين مشايخ عديدين ، ينتخبون من وقت لآخر رئيسا لهم ، ويديرون شؤونهن كتكتلة واحدة . ومن بين عائلات هذه المنطقة ، التي كانت ذات نفوذ منذ عهد المماليك ، آل الجبيري في منطقة طولكرم (منطقة بني صعب) ، وعبد الهادي وجرار الذين اقتسموا المناطق في قطاع الشعراوية وجنين ، وآل طوقان الذين اعتبروا سادة مدينة نابلس[١١] .

اما الاقطاع الحكومي : فقد كان مقصورا في البداية على العسكريين فقط ، ثم دخلته عناصر مدنية فيما بعد . واختلفت اقطاعيات هذا النوع ، باختلاف اهمية المنصب الذي كان الموظف يشغله . كما قسمت هذه الاقطاعيات ، حسب اهميتها ، الى ثلاث : ١ ـ الاقطاعيات الصغيرة ، وهي تلك التي يقل وارد منتوجها عن ٢٠ الف اقجة (وهي عملة عثمانية قديمة ، وتساوي كل ثلاث منها درهما) اي ما يقارب ٦٠٠٠ درهم ، وعرف هذا النوع بـ « التيمار » . ٢ ـ الاقطاعيات المتوسطة ، التي تراوح ايراداها بين ٢٠ ـ ١٠٠ الف اقجة ، اي من ٦ ـ ٢٠ الف درهم ، وعرفت بـ « الزعامت » . ٣ ـ الاقطاعيات الكبيرة ، والتي كانت قيمة منتوجها تزيد عن ١٠٠ الف اقجة ، وعرفت بـ « الخاص »[١٢] وكانت هذه الاقطاعيات الكبيرة تمنح عادة للوزراء وكبار القادة ومن شابههم . وبلغ عدد الاقطاعيات الكبيرة هذه في فترة من الفترات (لم يكن عدد الاقطاعيات في اجزاء الامبراطورية ثابتا او محددا) نحو ٥١٧ اقطاعية في فلسطين (في مراكز القدس ، نابلس ، غزة ، صفد ، واللجون) وكذلك حوالي ٦٦ اقطاعية في شرق الاردن (في مركز عجلون) ، ونحو ١٠٠ اقطاعية في لبنان (في مركز طرابلس)[١٣] .

وقد اعتاد هؤلاء الاقطاعيون ، على ان يسلموا الارض للفلاحين لزراعتها ؛ على ان يدفع هؤلاء الضرائب والاعشار والرسوم للاقطاعي ، وذلك تعويضا له عن الخدمات التي يقدمها للدولة . وكان يطلب من الاقطاعي ، في مقابل ذلك ، ان يكون على استعداد دائم للحرب من اجل الامبراطورية ، وذلك بالقيام بتجهيز عدد من الفرسان من بين الفلاحين ، يتناسب وايرادات اقطاعيته . وكانت النسبة المتبعة هي فارس لكل خمس الاف اقجة[١٤] ، وهكذا شكل هؤلاء الاقطاعيون ، في حينه ، قوة مهمة في الدولة العثمانية ، اذ ان السلاطين العثمانيين رحبوا بهذا النظام ، لانهم خصصوا بموجبه زراعة الارض من جهة ، والحصول في اوقات الحرب على القوات اللازمة دون تكاليف تذكر من جهة اخرى . فقد كان على الاقطاعي ان يخوض الحرب ومعه قواته . وعدا عن ذلك ، فان هذا النظام اغنى الدولة عن دفع مرتبات الجنود في اوقات السلم ، والذين توقفت ترقياتهم على مهارتهم وقدرتهم على خوض الحروب[١٥] .

اما الركيزة الثالثة في نظام الاراضي تلك ، فقد جسدها الفلاحون ، الذين اطلق النظام عليهم اسم « الرعية » ، وهؤلاء هم الذين يتولون زراعة الاراضي نظير التزامات معينة تجاه صاحب الاقطاع ، من بينها دفع ما يفرض عليهم من رسوم واعشار وضرائب . وقد اطلق على حق انتفاع الفلاحين بالارض « تصرف »[١٦] ، وطالما كان الفلاحون يدفعون ما عليهم ، ومستمرين في زراعة الارض التي سلمت لهم ، يثبت حقهم في التصرف ، الذي ينتقل بدوره الى ورثتهم القانونيين من بعدهم . اما اذا لم يكن للفلاح من وريث قانوني ، فيعود التصرف الى بيت المال ، وللاقطاعي حينئذ الحق في منح هذا التصرف لاخرين مقابل مبلغ من المال ، كرسوم ، اطلق عليه عند العثمانيين اسم « طابو »[١٧] . وفي هذه الحالة ـ انعدام وجود ورثة للمتصرف بالارض ـ يحق لاي من سكان القرية الحصول على التصرف ، ما دام على استعداد لدفع بدله . ولا بد من الاشارة هنا بان القرية كانت تشكل في